موقف علماء الدين الإسلامي في العراق تجاه الحركة الدستورية في إيران 1906 والدولة العثمانية 1908

د. مجول محمد محمود العكيدي*

تاريخ التقديم: 2008/5/29 تاريخ القبول: 2008/11/9

المحور الأول

الحركة الدستورية في إيران والدولة العثمانية

في نهاية القرن التاسع عشر اشتد العداء الشعبي في إيران، ضد الحكام القاجاريين وأصبحت القلاقل التي كانت تقتصر في السابق ، على مناطق محددة من إيران احتجاجات وطنية عارمة خاصة بعد بيع حقوق الامتيازات للأجانب تحت ذريعة التطور، وقد منحت تلك الامتيازات بعد أن أصبح الشاه ناصر الدين (1846–1896) في حاجة كبيرة للمال [1]، الأمر الذي اضطرهفي عام 1890م إلى منح بريط انيا حق احتكار استثمار وتصدير التبغ [2]، فضلاً عن ذلك كان الأجانب يسيطرون على إيران، ولاسيما على المؤسسات العاملة فيها فكانت بريطانيا تملك حقوق استثمار النفط في الجنوب و روسيا القيصرية ، يقودون ويوجهون وحدات الجيش وبالذات ألوية القوزاق والتي كانت القوة الفا علة الوحيدة في بلاد إيران[3].

---

* قسم التاريخ/ كلية الآداب/ جامعة الموصل.

(1) جون ليمبرت، إيران حرب مع التاريخ، ترجمة حسين عبد الزهرة محمد، مطبعة دار الحكمة، (البصرة، 1992)، ص104.

(2) دونالد ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة عبد المنعم محمد حسنين، مراجعة وتقديم إبراهيم أمين الشواربي، (القاهرة، 1958)، ص100.

(3) ليمبرت، المصدر السابق، ص105.

وبعد تولي الشاه مظفر الدين مقاليد الأمور في بلاد إيران عام 1896م، أخذت الأمور تأخذ منحى أخر إذ لم يظهر أي اهتمام صادق، بمهام الدولة وأصبحت إيران مقيدة بقيود القروض الأجنبية[1]، فضلاً عن ذلك أدى لجوء بعض الزعماء الروس من الساسة إلى إيران ممن قاموا بحركة مناوئة ضد القيصر الروسي عام 1905[2] إلى التأثير على الفئات الاجتماعية في إيران خاصة بعد أن قام هؤلاء الزعماء بإنشاء الصحف ، واخذوا يوجهون تلك الفئات نحو الأفكار التحررية[3]، وأخيراً أصبحت الأجواء مهيأة للتغيير لاسيما بعد أن تأصلت تلك الأفكار في نفوس بعض الشباب المتعلم في الغرب [4]، فضلاً عن الفئات المتوسطة من تجار السوق (البازار) وبعض علماء الدين من الذين كانوا متأثرين بالتراث الديني والاجتماعي الايراني الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع من خلال قيام التظاهرات الجماهيرية ضد تلك الأوضاع[5]، إذا اعتصم أكثر من أربعة عشر ألف مواطن، معارض للشاه في المفوضية البريطانية في طهران في الأول من آب عام 1906 مما اجبر الشاه الإيراني على إقالة رئيس حكومته، وإعادة السياسيين المنفيين ومن ثم إصداره

(1) ولبر، المصدر السابق، ص100.

(2) سميت هذه الحركة بثورة الأقلية وقد حضيت بتأييد، معظم شرائح المجتمع الروسي وكانت من أهدافها التخلص من حكم القياصرة الاستبدادي، ومن ابرز أسباب قيام تلك الثورة هي هزيمة روسيا الدولة ذات الإمكانيات القوية أمام اليابان الدولة الأسيوية ذات الإمكانات الضعيفة في الحرب الروسية اليابانية عام 1905 وقد انتهت تلك الثورة بالفشل. للتفاصيل عنها انظر، خليل بك سعادة، أسرار الثورة الروسية عام 1905، مطبعة التمدن، (مصر، 1905).

(3) جعفر عبد الرزاق، الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الش يعي 1905–1920، دار روابي للطباعة والنشر، (بغداد، 2005)، ص17.

(4) ولبر، المصدر السابق، ص101.

(5) ليمبرت، المصدر السابق، ص105.

فرمانا ينظم الحياة البرلمانية في الخامس من آب 1906[1]، الأمر الذي قاد الى إعلان الدستور في آب 1906، وتكوين برلمان يتولى معالجة تلك الأوضاع[2].

سميت تلك الحركة بالدستورية او المشروطية [3]، التي كانت حصيلة لنضال الجماهير الإيرانية ودشنت بداية تحولات مهمة من تاريخ إيران السياسي والاجتماعي[4].

أما بالنسبة للدولة العثمانية ، فقد وجدت رغبة لدى العديد من سكان تلك الدولة ولاسيما المثقفين منهم في التخلص من نظام الحكم المطلق، واستبداله بنظام حكم دستوري ولتحقيق هذا الغرض تشكلت جمعيات سرية داخل البلاد وخارجها وبدأت الأفكار تتغلغل في داخل الدولة العثمانية[5]. ففي عام 1889م شكل عدد من طلاب مدارس الطب العسكري، بوجه خاص جمعية سرية تحولت فيما بعد ، إلى لجنة الاتحاد والترقي وفيما بين عامي 1902–1906 ظهرت مجموعات جديدة في القاهرة وجنيف و في استنبول ذاتها وفي عام 1906 أخذت تنتشر الخلايا الثورية في الجيش[6].

(1) فوزي خلف شويل، إيران في سنوات الحرب العالمية الأولى، مطبعة جامعة البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، (البصرة، 1985)، ص25.

(2) ولبر، المصدر السابق، ص101.

(3) إبراهيم يزدي، دراسة للحركات الإسلامية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، دار مجاهدي للنشر، (د.م، د.ت)، ص81.

(4) أسعد محمد زيدان الجواري، سياسة إيران الخارجية في عهد أحمد شاه 1909–1925، مراجعة كمال مظهر احمد، دار الحكمة للطباعة والنشر، (بغداد، 1987)، ص 30. للتفاصيل عن هذه الحركة انظر:
Brigadier-Geweral sir percy sykes, Persia,oxford university press, (London,1922)pp142-153.

(5) ارنست رامزور، تركيا الفتاة وثورة 1908م، ترجمة صالح احمد العلي، تقديم نقولا زيادة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، (بيروت، 1960)، ص. ص40–60.

(6) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط 1، دار الشروق، (بيروت)، 1982، ص263.

وفي أوائل عام 1907 حدث اتصال بين جمعية سرية في سالونيك (الجمعية العثمانية للحرية) وبين مركز الاتحاد والترقي في باريس واتفقا، على العمل المشترك ووضع دستور موحد للدولة العثمانية[1]، وفي تموز 1908 أرسل فرع الاتحاد والترقي في سالونيك برقية إلى السلطان عبد الحميد الثاني (1876–1909) طالبوا فيها السلطان العثماني إعادة العمل بالدستور العثماني لعام 1876م المعطل وبعد عدة نصائح مقدمة، للسلطان عبد الحميد وافق على العمل بذلك الدستور وتمت المصادقة عليه من قبل السلطان ووزرائه[2].

وقد قوبل إعلان ذلك الدستور بالابتهاج في كافة مناطق الدولة العثمانية[3]، فأقيمت المهرجانات الشعبية في استانبول والمدن الكبرى واشترك، فيها المواطنين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم وفئاتهم الاجتماعية [4]. وبعد ذلك سيطرت جمعية الاتحاد والترقي على البرلمان[5].

شعر الاتحاديون بان الموقف أصبح ملائم للقيام بالثورة ولكنهم لم يفكروا في موضوع خلع السلطان عبد الحميد الثاني في ذلك الوقت خشية رد الفعل بين الجنود وعامة الشعب، الذين كانوا يكنون للسلطان حباً وإخلاصا جعل أمر الخلع متعذراً[6]، إلا انه وبعد فترة وجيزة اجتمع البرلمان العثماني وقرر خلع السلطان عبد عبد الحميد الثاني على، أساس فتوى من شيخ الإسلام وبالفعل خلع السلطان ،

(1) محمد انيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، مكتبة الانكلو مصرية (القاهرة، د ت)، ص254.

(2) عصمت برهان الدين عبد القادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني ، (1908–1914م)، ط1، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، 2006)، ص74.

(3) أنيس، المصدر السابق، ص255.

(4) مصطفى، المصدر السابق، ص268.

(5) أنيس، المصدر السابق، ص255.

(6) شكري محمود نديم، أحوال العراق في مرحلة المشروطة الثانية (1908–1918)، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة بغداد، 1985)، ص45.

ونفي إلى سالونيك وجرى تعيين السلطان محمد رشاد (محمد الخامس) 1909–1918م الذي أصبح[1]، العوبة بيد الاتحاديين الذين سيطروا على الحكم في الدولة العثمانية[2].

ولابد من الإشارة أن أحد أسباب خلع السلطان عبد الحميد ، هو اتهامه بتدبير حركة 1909 التي قام بها دعاة الفكرة الإسلامية في الدولة العثمانية وبالذات في العاصمة استانبول والذين رأوا في الأفكار الدستورية بأنها أفكار علمانية، تتعارض مع الشريعة الإسلامية، فضلاً عن قيام بعض الجنود خلال ذلك العام بمهاجمة مقر، البرلمان العثماني مطالبين بإسقاط الحكومة التي ألفها الاتحاديون،[3] الذين أصبحوا بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني، هم أصحاب السلطة الحقيقية في الدولة العثمانية فأخذوا ينتقمون من خصومهم ومن جميع من ساهم، في تلك الحركة التي قام بها أنصار جمعية الاتحاد المحمدي[4]، فضلاً عن عن قيام الاتحاديين ببعض الإجراءات الأخرى ومنها حل جميع الجمعيات التي تأسست، في الولايات العربية والدولة العثمانية ومنها جمعية الإخاء العربي العثماني[5].

من الطبيعي أن يكون للصراع بين الدستوريين، في إيران وخصومهم بعد إعلان الدستور قبل آب عام 1906 انعكاس على العراق، إذ أن الدستوريين أدركوا

(1) أنيس، المصدر السابق، ص256.

(2) مصطفى، المصدر السابق ص273.

(3) المصدر نفسه، ص272؛
Bernard Lewis,The Emergence of Moden Turkey,Oxford University Press, (London,1961) P215.

(4) عبد الفتاح علي يحيى، الحياة الحزبية في الموصل 1926–1958، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، (منشورة)، كلية الآداب، (جامعة الموصل، 1990)، ص13.

(5) تأسست في أيلول 1908 في استنبول وكان هدف هذه الجمعية هو، المحافظة على الدستور وتوحيد جميع العناصر في الولاء للسلطان العثماني وإعلان المساواة بين جميع فئات الدولة العثمانية . مصطفى الشهابي، القومية العربية تاريخها وقوامها ومراميها، (القاهرة، 1961)، ص68.

تماما ان نجاحهم يتوقف على كبار العلماء إلى جانبهم[1]. ولذلك كان من الصعب على علماء الدين الإسلامي في العراق إن يبقوا بمعزل عن تلك الأحداث ولاسيما، عندما كانت القضايا السياسية ذات أهمية عميقة للجمهور الواسع في إطار التفاعل العميق بينهم وبين ذلك الجمهور[2]، لذلك اتسع نطاق اهتمامهم ومنذ بداية القرن العشرين في مواجهة العديد من مشاكل العصر ، التي كانت تواجه المجتمعات الإسلامية فضلاً عن مواجهتهم لعملية التغلغل الأوربي وأشكاله، طرحت أمامهم بشكل خاص مشكلة الحكومات الاستبدادية المطلقة. وكان السؤال هو: هل ينسجم الحكم المطلق مع قواعد الشريعة الإسلامية أم لا؟ وهل الدساتير والمجالس النيابية ضرورة تقتضيها مصلحة المسلمين [3]، لقد كان الحكم الدستوري تحدياً جديداً لكثير من المواقف والآراء والاجتهادات السياسية والفقهية فيما يخص قضية الحكم والدولة ولذلك اتخذ العلماء مواقف مختلفة إزاء حكم (المشروطة)[4].

المحور الثاني

(1) صادق جعفر الروازق، الحوزة العلمية العراقية المشروع السياسي بين المقاومة والمطالبة، عرض وتحليل 1914–1980، ط1، مركز العراق للدراسات، (بغداد، 2006)، ص113.

(2) وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1984)، ص118.

(3) عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق الجذور الفكرية والواقع التاريخي 1900–1924، ط2، دار الينبوع، (بيروت، 1988)، ص143.

(4) عبد الرزاق، المصدر السابق، ص44؛

Hanna Butatu "Iraq's Underground Shia Movments, Characteristics, Caused and Prospects" The Middle East Journal, (USA) No(4) Vol(35), 1981, P583.

موقف علماء الدين تجاه الحركة الدستورية في إيران 1906

كانت الأحداث التي شهدتها إيران في عام 1906 صدى وانعكاسات على في المجتمع العراقي اذ أخذت الرسائل والاستفتاءات تنهال، من إيران على كبار علماء الدين في النجف محاولة الحصول، على جواب واضح تجاه تلك الحركة الدستورية هل هي مشروعة أم لا؟ [1]، وقد وجهت تلك الرسائل إلى الشيخ ملا كاظم الخراساني والشيخ ميرزا حسين الحاج ميرزا خليل والشيخ عبد الله المازندراني والسيد كاظم اليزدي كما طالبوهم كذلك بضرورة إرسال برقيات إلى شاه إيران مظفر الدين (1896–1906) يظهرون من خلالها ، رغبة المجتمع الإيراني بان يستجيب الشاه لمطالبهم بإنشاء مجلس للشورى[2].

ويبدو أن انتقال تلك الأفكار والتطورات من إيران إلى العراق كان طبيعياً وذلك لكون غالبية قادة الرأي العام، في إيران هم علماء النجف وأكثرهم من المعممييَّن والدارسين [3]، وكانت أولى الرسائل التي وردت إلى علماء النجف تستفتيهم في أمر المشروطية، وقد جاء في هذه الرسالة والتي نذكرها حرفياً [4]: ((إلى حضرة المجتهدين وحفظة الحكمة الإلهية – لابد وانكم سمعتم بمجلس الشورى الشعبي وانتم تعرفون جيداً هذا المجلس الذي يعمل ، على حفظ القوانين المستمدة في الطريقة الاثني عشرية المقدسة ، لمحو الظالمين والخائنين ونشر العدل على جميع البلاد وإعلان شأن الراية الإيرانية ويؤسفنا أن عدداً من الانانيين المفسدين أخذوا ينشرون الافتراءات والأكاذيب، من اجل محو المجلس فنحن

(1) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج 3، من عام 1876 الى عام 1914، مطبعة الشعب، (بغداد، 1972)، ص115–116.

(2) حسن الاسدي، ثورة النجف على الانكليز او الشرارة الاولى لثورة العشرين، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1975)، ص57.

(3) كاظم المظفر، ثورة العراق التحريرية عام 1920، ج1، مطبعة الآداب، (النجف، د.ت)، ص71، هامش(3).

(4) عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى، ط1، مطبعة الإرشاد، (بغداد، 1963)، ص95.

ننتظر فتواكم في بيان تكليف المسلمين في هذا الشأن....)[1]، وكان جواب ذلك الاستفتاء كما ورد با لنص)(هذا ما قرره المجتهدون الاعلام: بسمه تعالى وبه نستعين، بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على محمد وآله الطاهرين ولعنة الله على القوم الظالمين إلى يوم القيامة: أما بعد فبالتأييدات الالهية والمراحم السماوية وتحت توجهات الهادي العالي الشأن حضرة صاحب الزمان (روحنا فداه): ان قوانين المجلس المذكورة على الشكل الذي ذكرتموه، هي قوانين مقدسة ومحترمة وهي فرض على جميع المسلمين ان يقبلوا هذه القوانين وينفذوها وعليه نكرر قولنا: ان الاقدام على مقاومة المجلس العالي بمنزلة الاقدام على مقاومة أحكام الدين الحنيف فواجب المسلمين أن يقفوا دون أي حركة ضد المجلس...))، وقد وقع هذه الفتوى: الملا كاظم الخراساني بالنيابة عن زملائه المجتهدين ولم يشذ عنهم في ذلك سوى مجتهد واحد هو السيد كاظم اليزدي [2]، إذ امتنع عن التوقيع وكان امتناع هذا المجتهد بداية لانقسام بين علماء الدين ثم أخذ الانقسام يشتد ويستفحل بمرور الأيام[3].

وقد أثار ذلك الموقف من تلك الحركة جدلاً واسعاً بين المؤيدين للدستور ومعارضيه لاسيما بعد ان أصبح اليزدي المرجع الأعلى، وقد تطور ذلك الجدل إلى مسائل أخرى تتعلق بالإسلام وأصول الحكم[4]، وأدى ذلك الانقسام في الرأي إلى ظهور فريقين من العلماء وأصبح لكل فريق أنصار ومؤيدون، الفريق الأول عرف (حزب المشروطة) وقد تألف من الشيخ محمد حسين النائيني ، والشيخ جواد

(1) المصدر نفسه، ص96.

(2) من فئة السادة والمجتهد الثاني بعد الخراساني أصبح المجتهد الأول بعد وفاة الخراساني عام 1911 كان ذو ميول محافظة وبعيداً عن الحركة القومية الاستقلالية، وميض جمال نظمي: "شيعة العراق وقضية القومية العربية الدور التاريخي قبيل الاستقلال"، مجلة المستقبل العربي (بيروت)، السنة الخامسة، العدد 42-42-44، 8-9-10، 1982. ص78 هامش (22).

(3) الوردي، المصدر السابق، ص116.

(4) فرهاد إبراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي، نموذج الشيعة في العراق، رؤية في موضوع الدين والسياسة والمجتمع العربي المعاصر، ط 1، مكتبة مدبولي للنشر، (القاهرة، 1996)، ص60.

الجواهري والسيد أبو القاسم الكاشاني والسيد محمد علي بحر العلوم والشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ محمد رضا الشبيبي والشيخ علي الشرقي [1]، اما المعارضون فقد سمو (حزب المستبدة) فقد تزعمهم كاظم اليزدي وتألف ذلك الحزب من الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء وأخوه الشيخ أحمد فضلاً، عن كبار علماء الدين ومنهم الشيخ حبيب الله الدشتي الذي كان، هو الأخر متحفظاً تجاه تلك الأفكار الدستورية[2].

وهناك اعتقاد سائد أن الدوائر الاستعمارية، سعت لاستخدام تحفظ اليزدي ووضعه في خندق العداء للمشروطة لأنه كان، على علاقة طيبة مع القنصل الروسي في النجف [3] في حين يرجح رأي أخر أن سبب معارضة اليزدي لتلك الحركة هو اجتهاده الخاص ، الأمر الذي أدى إلى ان يكون ذلك الموقف سبب رئيس في وقوع بعض المصادمات ، بين المؤيدين والمعارضون فضلاً عن اشتداد حملة الانتقادات ضد اليزدي مما أستدعى الشيخ فضل الله النوري [4] أن يطلق

(1) ولد في النجف عام 1892، تتلمذ على يد الشيخ محمد كاظم الخرساني ومحمد علي الشهرستاني له أسفار داخل العراق وخارجه عرف بنشاطه السياسي ومقارعته للاحتلال البريطاني للعراق، اشترك في ثورة العشرين، وتوفي عام 1964. انظر: عبد الحسين مهدي عواد، الشيخ علي الشرقي حياته وأدبه، وزارة الإعلام، (بغداد، 1981).

(2) علي الشرقي، الأحلام، ط2، شركة الطبع والنشر الأهلية،(بغداد،1963)، ص90.

(3) عبد الرزاق، المصدر السابق، ص116.

(4) هو أحد علماء الدين الإيرانيين الذين أقاموا في العراق، ولد عام 1843 تحالف مع السلطة السياسية في إيران للوقوف ضد الحركة الدستورية، التي كان من أنصارها في البداية حاول الالتفاف عليها وإفراغها من محتواها الديمقراطي فبذل جهدا كبيرا في هذا المجال حتى تمكن من الحصول على موافقة البرلمان الإيراني بإضافة مادة متممة للدستور تقضي بان يقوم خمسة من الفقهاء بالإشراف على لوائح المجلس وقراراته حتى لا يصادق على تلك القرارات التي تخالف الإسلام، قتل على يد الجماهير الغاضبة في أحداث المشروطة أمام داره عام 1909، له عدة مؤلفات (قاعدة ضمان اليد) أطلقت الحكومة الإيرانية عام 1979 اسمه على احد شوارع العاصمة الإيرانية طهران لكونه من مؤيدي إعطاء صلاحيات أكثر للمؤسسة الدينية. طالب محيبس حسن الوائلي "الصراع بين دعاة الإصلاح وخصومه في النجف خلال العهد العثماني الأخير"، بحث مقدم الى كلية الاداب، جامعة القادسية

تصريحاً له قال فيه: ((إن تأسيس برلمان وسن دستور للبلاد يغاير الشرع الإسلامي،....)) الأمر الذي دفع بالشاه مظفر الدين، أن يتخذ من ذلك التصريح بمثابة فتوى وعدها دعامة تسهل له عملية حل البرلمان وهو ما فعله كما قام بإيقاف الدستور، إلا أن أنصار المشروطة لم يقفوا مكتوفي الأيدي فقد اشتد ساعدهم وتجمع علماء الدين ومعهم التجار واتجهوا صوب السفارة البريطانية في طهران وقدموا عدة مطاليب للشاه تؤكد على، ضرورة عودة الحياة البرلمانية ، مما أدى إلى رضوخ الشاه للأمر وأعاد افتتاح البرلمان واقر الدستور[1].

وبعد تولي الشاه محمد علي ، مقاليد الامور في إيران عام 1907 خلفاً لوالده الشاه مظفر الدين، كان ذلك الشاه الجديد يخفي مشاعر العداء ضد الأفكار الدستورية وان كان يتظاهر ببعض الميول لتلك النظم والأفكار الدستورية [2]، فوجه الخراساني له ما يشبه الوصية ضمن عشرة مطالب أبرزها المطلب الثامن الذي قال فيه: ((ستتكشف لذاتكم الملوكية عن مراجعة تاريخ إيران بان السلاطين الماجنين سواء كانوا قبل الإسلام أو بعده كانوا ممن انهمكوا في الملذات واتبعوا الشهوات وصرفوا أعمارهم في اللهو واللعب....)) [3] وعندما اشتد الصراع بين الشاه الجديد وأنصار المشروطية في إيران، وضع الخراساني كل ثقله إلى جانبهم وبذل جهوداً كبيرة لتدعيم موقفهم ضد الشاه[4].

أصدر الخراساني فتاوى عدة نصت على محاربة الشاه محمد علي والإيقاع به وضرورة التخلص منه وبأي ثمن وقد وقع عليها الى جانبه ، السيد

(القادسية، د. ت)، ص333؛ مصطفى اللباد، حدائق الأحزان إيران وولاية الفقيه، ط1، دار الشروق، (القاهرة، 2006)، ص62.

(1) ناجي وداعه، لمحات من تاريخ النجف، ج1، (النجف، 1973)، ص107.

(2) حمود الحمادي، الشبيبي الكبير، محمد جواد الشبيبي، مطبعة النعمان، (النجف، 1972)، ص32.

(3) وداعة، المصدر السابق، ص109.

(4) الوردي، المصدر السابق، ص119.

اسماعيل الصدر والشيخ محمد تقي والشيخ عبد الله المازندراني وقد تضمنت وجوب الجهاد في سبيل الدستور [1]، وبعد إقصاء الشاه محمد علي في تموز 1909 عن منصبه حل محله احمد ميرزا وهو ابن الشاه المخلوع وكان في الثانية عشر من عمره ، بعد ان اقام الدستوريون وكيلا عليه من أسرة آل قاجار يدعى عضد الدولة[2].

أيد علماء النجف من دعاة الدستور ذلك الإجراء وأقاموا احتفالاً كبيراً بذلك[3]، كما بارك الخراساني والمازندراني والحاج ميرزا حسين الخليلي والشيخ محمد حسين النائيني ذلك الإجراء.[4] واستمر العلماء على مواكبة التطورات الدستورية واظهروا تأييدهم لها في أكثر من مناسبة ،[5] ولم يكن تأثير الحركة الدستورية مقتصراً، على النجف بل تعداها الى كربلاء والكاظمية وغيرها اذ كانت المشروطية تجد مكانها في كل اجتماع او حديث بل وصل الامر ، الى إسقاطها على حادثة الطف ووفاة الإمام الحسين (عليه السلام) فقد كان بعض انصار المشروطة من الخطباء، يصرخون بان الحسين (عليه السلام) انما قتل بسيف الاستبداد وانه لو كان نظام المشروطة سائداً في زمانه لاختار هالمسلمون خليفة عليهم[6].

وبعد أن انتقلت الأفكار الدستورية إلى كربلاء ، بدأ الجدال بين أنصار الحكم المطلق وأنصار المشروطة وقد لعب واعظان إيرانيان دوراً كبيراً، في إذكاء ذلك الصراع بين جماهير الفئتين وهما (أكبر شاه) وكان يعمل ضد المشروطة ،

(1) وداعة، المصدر السابق، ص110.

(2) كان (عضد الدولة) كما تشير المصادر التاريخية يضمر ضربة شديدة لقمع المعارضين له وللشاه الجديد اذ استعد لتنفيذ تلك السياسية القائمة على أساس القمع وانتشال روح المعارضة. انظر: عبد العزيز سليمان نوار. الشعوب الإسلامية الأتراك الفرس مسلموا الهند، دار النهضة العربية، (بيروت، 1973)، ص472.

(3) نظمي: "شيعة العراق وقضية القومية"، ص78.

(4) وداعة، المصدر السابق، ص110.

(5) الفياض، المصدر السابق، ص96.

(6) عبد الرزاق، المصدر السابق ص116.

والأخر يدعى (الشيخ جواد) وكان من مناصري المشروطة ،[1] وبعد ان تطورت الأحداث بسبب اختلاف تلك الآراء تدخلت الدولة العثمانية وخاصة بعد أن اتفقت مصالحها، مع مصالح الشاه الإيراني وأدت تلك إلى وقوع ما سمي (بحادثة العجم) عندما التجأ الإيرانيون المقيمون في كربلاء للاحتماء بالقنصلية البريطانية، بعد ان امتنعوا عن دفع الضرائب المفروضة عليهم إذ أطلقت السلطات المحلية النار عليهم وقتلت العديد منهم [2]، ولم تكن لهذه الحادثة تأثير كبير على علماء الدين في النجف كي، توقف دعوتهم نحو تطبيق المبادئ الدستورية [3]، فضلاً عن ذلك فقد اشترك علماء الدين الإسلامي من أتباع السنة والجماعة في الجدل حول تلك الحركة الدستورية، وقد أسهم ذلك في عملية إخماد الصراع الطائفي وذلك بإدخال خط فاصل جديد، اذ وجد الدستوريون سواء كانوا سنة أو شيعة قضية مشتركة يدافعون عنها[4].

ومن المواقف الأخرى لعلماء الدين الإسلامي في العراق تجاه تلك الحركة الدستورية يمكن ملاحظة رد فعل الشيخ محمد رضا الشبيبي، الذي أعلن تاييده صراحة لتلك الحركة، وانضم مع الفئات المؤيدة للأفكار الدستورية[5]، كذلك يمكن

(1) الوردي، المصدر السابق، 120.

(2) الحمادي، المصدر السابق، ص 34، للتفاصيل عن الموقف البريطاني تجاه تلك الثورة الدستورية، انظر: خضير مظلوم فرحان البديري، الموقف البريطاني من الثورة الدستورية 1905–1911، ط1، مطبعة الطيف، (الكوت، 2005).

(3) الاسدي، المصدر السابق، ص57.

(4) نظمي: ((شيعة العراق وقضية القومية العربية))، ص 79، ففي النجف بلغ الصراع ذروته وكان القائمقام هو ناجي السويدي، الذي كان قوميا عربيا ومن أصول سنية وقد انحاز إلى جانب الدستوريين الشيعة، في صراعهم مع الأوساط الشيعية المحافظة وساعدهم بصورة رسمية. انظر: وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والاجتماعية والفكرية للحركة القومية العربية في العراق، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1988)، ص120.

(5) علي عبد شناوة، الشبيبي في شبابه السياسي، محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي، والسياسي، دار كوفان،(بيروت، 1995)، ص34. كان الشبيبي ينتمي إلى المدرسة الفكرية الوحيدة التي أسسها الخراساني والتي لعبت دوراً كبيراً في بروز العديد من دعاة التحرر

ملاحظة موقفاً أكثر، بروزاً من تلك الحركة في كتاب (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) والذي أصدره الشيخ محمد حسين النائيني ، إذ فند آراء اليزدي القائلة بان الديمقراطية ليست إلاّ بدعة غربية وبين النائيين، أهمية البرلمان أو مجلس الشورى في الدولة الإسلامية إذ يعتبره الضمان الوحيد لممارسة ، الأمة لحقوقها ويؤكد في موضع أخر إن وجود البرلمان ضروري ، وانه لا يمكن تصور إمكانية لتحديد السلطة ومراقبتها دون وجود برلمان حقيقي منتخب من قبل الشعب [1]. ويعزز النائيني موقفه من خلال رأيه الذي أوضح فيه إن منع الحكم المطلق ، من خلال وضع دستور وإنشاء مجلس شعبي هو فريضة دينية على الرغم من اختفاء الإمام عن الأنظار ومن انسحاب الشرعية في الوقت ذاته من المستوى الدنيوي، وعلى الرغم من أن الفقه الشيعي يعد ان أي حكم في غيبية الإمام، هو بمثابة اغتصاب مما يجرح شرعيته ، إلا أن النائيني عالج هذه النقطة بذكاء بالغ لصالح الحكم الدستوري بقوله: ((إن الحاكم الظالم الذي لا يقيد بدستور أو مجلس شعبي (برلمان) يغتصب أمرين في أن واحد، حق الإمام الغائب، وحرية الناس، أما الحاكم الذي يقيد بالدستور والمجلس الشعبي فهو يغتصب حق الإمام وحده بينما يؤمن حريات الناس، ولذا فيجب ان يظل حكمه هو المفضل طالما أن غيبة الإمام مستمرة))[2].

وتطبيق المبادئ الدستورية. محمد علي كمال الدين ، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين، تقديم علي الخاقاني، مطبعة التضامن، (د.م،1971)، ص1.

(1) عبد الرزاق، المصدر السابق، ص76.

(2) فهمي هويدي، ايران من الداخل، ط 1، مؤسسة الأهرام للنشر (القاهرة، 1987)، ص68. كان جل هم النائيني وغيره من الفقهاء والمفكرين هو القضاء على الاستبداد وإيجاد البديل الواقعي ولو في الحدود الدنيا المقبولة شرعاً، باعتبار إن الديمقراطية هي الخيار الذي يقابل الاستبداد والتخلف والتبعية الأمر الذي دفع النائيني وغيره إلى تكييف الشورى فكرياً لتوائم الديمقراطية. علي المؤمن، النظام السياسي الإسلامي الحديث وإشكالية الاقتباس من الأنظمة السياسية الوضعية. دار روافد للنشر والطباعة والتوزيع، (بغداد، 2002)، ص102. يبدو أن النائيني اتكل على منهج مختلف في اعتماد الكثير من الآراء في قضايا إشكالية، ذلك ان الجدل في موضوع السلطة والنظام، قائم على أساس تكييفه المفترض ضمن مشمولات مسألة الإمامة والنيابة وحدود ولاية الإمام ونائب الإمام، أما النائيني فقرر تكييفها في إطار أخر هو أولية النظام، وكون السلطة من الحقوق المشتركة لأفراد الأمة

في حين نجد موقف مغايراً لموقف النائيني ومن حذا حذوه، في تأييد الحركة الدستورية في ايران هذا مايمكن ملاحظته ، في رأي الشيخ محمد مهدي الموسوي الذي تطرق الى هذه الحركة في كتابه الذي ترجم فيه لمشاهير المجتهدين من أتباع المذهب الجعفري، اذ عد تلك الحركة خراب للدين ويظهر ذلك واضحاً عند ترجمته لليزدي ، إذ قال فيها: ((انها هي التي انزلت الملوك عن عروشها والسلاطين عن تخوتها وقتل فيها العلماء والورعون والوزراء العادلون وأحدثت في الإسلام ثلمة عظيمة لا يسدها إلا ظهور المهدي عجل الله فرجه ، وسهل لنا مخرجه وقد ذهب أبالسة المشروطة إلى حجة الإسلام محمد كاظم اليزدي عليه الرضوان ، ليدخلوه في حزبهم العاطل ، كما اغفلوا جماعة من معاصريه. ولكن سيدنا المعظم استلم سراً عن أحوال الحزب المشروطي من أهالي بعض المدن الإيرانية، ممن يثق بهم كتبوا له حقيقة الأمر ولم يدخل في الحزب وقعد في داره خائفاً يترقب، وقد أرادوا قتله، لكن رؤساء اعراب النجف وهم أهل الغيرة حفوا به وطافوا حول داره كطوافهم حول الكعبة المشرفة فلم يرى العدو الفرصة في قتله....))[1].

أما المجتهد المعروف محمد تقي الشيرازي والذي اتخذ من ، سامراء مقرا لإقامته كان منافساً وحيداً لليزدي ويساويه من حيث كثرة الأتباع وان لم يكن له دور فعال الا انه لم يتردد في عدة مناسبات ان يعبر عن موقفه اذ عد نفسه ، راعياً ونصيراً للحركة الدستورية في ايران[2].

متجاوزا وهو يركز على واقع ما بعد الغيبة، مسألة التعيين الإلهي للإمام باعتبارها موضوعات لزمن سابق فتبحث في إطار منهجها الخاص "مباحث الإمامة في علم الإمام" وان هذه القضايا وهي جميعها لاسيما فيما يتعلق منها في عصر الغيبة موضوعات أشكال لم تنل حضها من الجدل العلمي مثل بقية موضوعات الفقه. انظر: الوائلي، "الصراع بين دعاة الإصلاح"، ص345.

(1) محمد مهدي الموسوي الاصفهاني الكاظمي، أحسن الوديعة في تراجم مشاهير مجتهدي الشيعة، ج1-ج2، ط2، منشورات المطبعة الحيدرية،(النجف، 1968)، ص153-154.

(2) نظمي، "شيعة العراق وقضية القومية العربية"، ص79.

واتخذ المرجع الديني محمد علي هبة الدين الشهرستاني ، نفس الموقف الذي اتخذه الشيرازي وذلك بدعوته الى مناصرة الحركة الدستورية في إيران، وقد جاءت دعوته هذه وهوفي سن مبكرة من عمره اذ كان الشهرستاني من دعاة الإصلاح[1].

لقد وفرت الثورة الدستورية في إيران رؤية لما ينبغي ان تكون عليه الحكومة الإسلامية للمجتهدين[2] وعلى الرغم من ذلك فان الحركة الدستورية ذاتها، كانت تواجه بنظرات متزايدة من التشكيك في بعض الأوساط الدينية العراقية باعتبار أن الانشغال بها، إنما هو انشغال بأمور لا تخص إلا الجالية الإيرانية في العراق بل إن تيار واسعاً، من الشيعة العرب نأى بنفسه عن تلك الحركة الدستورية وظل ينظر إليها كحدث إيراني،[3] ويمكن أن يعزى ذلك لعدة أسباب أبرزها إن هؤلاء فهموا الدستورية كما لو كانت تعني فتح أبواب البلاد أمام رياح الغرب، إلا أن ذلك لا يمنع من القول إن الغالبية العظمى من العلماء والمقلدين، التفوا حول أنصار المشروطة[4].

اما في الكاظمية فقد شكل إعلان الدستور للشيخ محمد الصدر انتصارا مهما من وجهة نظره، اذ عد ذلك الانتصار الذي حققه الاتحاديون مورداً من موارد الإصلاح معتبراً الاتحاديين، حماة للدستور كان ذلك في بداية الأمر، إلا انه عاد وغير موقفه بعد ان تخلى الاتحاديون عن أهدافهم التي أعلنوها وراح الصدر يندد بالسلطة الاتحادية وأخذ يعمل على تغيير أفكار الناس، حول السلطة الاتحادية

(1) مير بصري، إعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث، ج1، وزارة الثقافة والإعلام، (بغداد، 1971)، ص157.

(2) إسحاق نقاش، شيعة العراق، ترجمة عبد الإله النعيمي، ط1، دار المدى للثقافة والنشر، (دمشق، 1996)، ص99.

(3) فاضل الربيعي، الجماهريات العنيفة ونهاية الدولة الكاريزمية في العراق، (دراسة في العلاقة بين السياسة والمعرفة والجماهير)، ط 1، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، (دمشق، 2005)، ص170.

(4) الوائلي، "الصراع بين دعاة الإصلاح"، ص338.

ومن ثم جعلها مستعدة لقبول الدعوة للدخول، في معركة من اجل تقرير المصير[1].

ولكن لا يمكن لأي شخص إغفال مشاركة الطلاب والمجتهدين، الإيرانيين المقيمين في العراق الذين شاركوا مشاركة فعالة، في تلك الحركة أثارت مناظرة حامية في المدن المقدسة في العراق أدت إلى تسهيل عملية شق الدوائر الدينية بين، معسكر مع الدستور ومعسكر ضده[2].

من جانب أخر عندما ينظر، إلى الحركة الدستورية بوجه عام نستطيع القول أنها كانت ذا اثر اجتماعي وفكري لايستهان به في تطوير، المجتمع العراقي اذ ما عرفنا أن أنصار المشروطة كانوا يمثلون الجبهة التقدمية بالنسبة للمرحلة الاجتماعية التي عاشوا فيها[3].

لقد عدت الحركة الدستورية، في بلاد إيران المظهر السياسي الأول لنشوء الحركة الإسلامية في العراق ولا يعود السبب في ذلك إلى انعكاس، إحداثها وتأثيراها بشكل واسع على الرأي العام في معظم المدن العراقية ولاسيما ذات الغالبية الشيعية، فحسب بل وإنما دور علماء الدين في النجف في الإعداد والتمهيد لهذه الحركة وقيادتها[4] التي كانت معقودة في أيديهم[5].

المحور الثالث

(1) عباس علي، زعيم الثورة العراقية، صفحات من حياة الزعيم السيد الصدر، مطبعة النجاح، (بغداد، 1950)، ص ص29–30.

(2) نقاش، المصدر السابق، ص100.

(3) عبد الرزاق، المصدر السابق، ص116.

(4) الرهيمي، المصدر السابق، ص144.

(5) ستار جبار الجابري، سعد صالح ودوره السياسي في العراق، مطبعة الشرق، (بغداد، 1997)، ص31.

موقف علماء الدين تجاه الحركة الدستورية في الدولة العثمانية 1908

أما بالنسبة لموقف علماء الدين الإسلامي، في العراق تجاه الحركة الدستورية في الدولة العثمانية، لابد من القول انه إذ كان دعم علماء الدين وقيادتهم للحركة الدستورية في بلاد إيران مع نتائج وآثار أحداثها على العراق احد، المظاهر السياسية للحركة الإسلامية فان مظهرها السياسي الأخر تمثل في دعم وتأييد الحركة الدستورية، في الدولة العثمانية ضد سياسية السلطان عبد الحميد الثاني المطلقة وفي التعاون، مع جمعية الاتحاد والترقي في السنوات الأولى من حكم الاتحاديين وبالطبع فان تأييد الحركة الدستورية ، في الاستانبول إنما كان يستند على الموقف المبدئي لعلماء الدين في معارضة الاستبداد والدعوة لإقامة أنظمة، حكم في البلدان الإسلامية تستند إلى الأسس الدستورية وبدا نشاط علماء الدين ولاسيما في النجف يمتد إلى الاستانبول مع ظهور لجنة السعادة(أنجمن سعادت) التي كانت بمثابة الرابطة الوحيدة ب ين استانبول والنجف وطهران وقد ساندت تلك اللجنة دعاة الدستور، من علماء الدين اذ كان الشيخ أسد الله المامغاني الذي يدرس الحقوق في استان بول وأحد أعضاء هيئة العلماء ممثلاً لعلماء النجف فيها[1].

رحب علماء الدين الشيعة بالحركة الدستورية في الدولة العثمانية عام 1908 وكان المجتهدون الشيعة، هم أول من اسس الفرع العربي لحزب الاتحاد والترقي في النجف ،[2] ومن ابرز أعضائها الشيخ علي المانع والسيد مسلم زوين والسيد سعيد كمال والشيخ جعفر بن الشيخ علي المانع والشيخ محمد رضا الشبيبي، وقد عقدوا اجتماعهم الأول في مجلس الشيخ ميرزا حسين[3].

---

(1) الرهيمي، المصدر السابق، ص150.

(2) إبراهيم، المصدر السابق، ص61.

(3) عبد الجبار الجبوري، الجمعيات والأحزاب السياسية في القطر العراقي 1908–1958، دار الحرية للطباعة،(بغداد،1977)، ص28.

وبعد ان توسعت مؤثرات تلك الحركة الدستورية، توالت عملية فتح فروع لهذه الجمعية في المدن العراقية الكبيرة اذ كانت تلك الفروع قد شجعت على التجدد[1]، ويتابع علماء الدين تاييدهم للحركة الدستورية من خلال عضويتهم، في تلك الفروع لجمعية الاتحاد والترقي ومنها فرع بغداد الذي تأسس عام 1909 والذي ضم في هيئته الادارية العديد من علماء الدين ،[2] ومنهم الشيخ محمد رضا الشبيبي والحاج جودي الجلبي[3].

أما في الموصل فقد ضم فرعها الذي تشكل بعد إعلان الدستور، بفترة قصيرة العديد من علماء الدين ومنهم، الشيخ علي أفندي الإمام أمام جامع نبي الله يونس (عليه السلام) والشيخ ابراهيم الرومي شيخ التكية الشاذلية ،[4] وقد اصبح الشيخ محمد الفخري المعروف (بفتوى امين زادة) أي مساعد المفتي رئيساً اول لادارة نادي جمعية الاتحاد والترقي في الموصل [5]، ورحب الشيخ محمد حبيب العبيدي بالانقلاب واشاد بالعهد الدستوري الجديد، مادحا القائمين بتلك الحركة واعلانهم للدستور منشداً:

نشطت من عقالها الوجناء فصفا عيشها وطاب الهناء

---

(1) عبد الرزاق احمد النصيري، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق1908–1932، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث،(غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة بغداد، 1990)، ص112.

(2) يوسف عز الدين، فهمي المدرس من رواد الفكر العربي الحديث، مطبعة جامعة الدول العربية، (القاهرة،1970)، ص50.

(3) يوسف عز الدين، خير ي الهنداوي حياته شعره، ط 2، مطبعة الشعب، (بغداد، 1974)، ص56.

(4) إبراهيم خليل احمد، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية 1908–1922، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة بغداد، 1975)، ص36

(5) إبراهيم خليل احمد، "الموصل والانقلاب العثماني سنة 1908"، مجلة بين النهرين، (الموصل)، العدد (16) نيسان 1976، ص42.

كان للشرق سكرة فصحا الشرق وصحت لأهله الآراء
وغدت مجمع الشعوب سيلانيك وماجت بأهلها البيداء
ثورة كابد الزمان بنوها زمن حتى أمكن الافشاء [1]

وراح يخاطب الدول الغربية، الطامعة بممتلكات الدولة العثمانية منبها اياها بفخر واعتزاز الى الحالة الجديدة التي أصبح عليها الشرق بفضل إعلان الدستور بقوله:

أيها الغب ان للشرق شأنا وعلى غابر الزمان العفاءُ
هـ من نومه وكان خليقا ان يجافي اجفانه الاخفاءُ
ما لشرقي بعد هذا هوانا اطلقت قيوده الاسراءُ
كل عثمانيا قد شدّ ازراً بأخيه وانضمت الاجزاءُ [2].

وعندما استعان فرع الموصل ، لنشر اهدافه السياسية بوسائل عدة ومنها اصداره جريدة ناطقة بلسان الجمعية تدعى (نينوى) في الخامس من تموز عام 1909، رحب علماء الدين بصدور تلك الجريدة ومنهم الشيخ محمد حبيب العبيدي الذي امد الجريدة بقصيدة قال فيها:

وكوكب رشد ضاء في افق نينوى يسمى حزب الاتحاد نينوى
ليهنا بها حزب الترقي فأنها تميز بين اللب والقشروالنوى [3].

ورحب الشيخ أحمد الفخري بصدور ، تلك الجريدة ويظهر ذلك واضحاً في قصيدته التي جاءت بعنوان (ديباجة الفضائل) جاء فيها:

---

(1) خليل إبراهيم حمودي السامرائي، الشيخ محمد حبيب العبيدي، حياته وأدبه، ط 1، مطبعة ديوان الوقف السني، (بغداد، 2005)، ص95.
(2) المصدر نفسه، ص96.
(3) احمد، "الموصل والانقلاب العثماني سنة 1908"، ص42.

جمعية الاتحاد لا برحت مبدئة للعلى معيدته ا
قد أصبحت بالهبا جريدتها للصحف في عصرنا فريدتها [1].

كما فتح فرع للجمعية في السليمانية، ومن ابرز اعضائها الشيخ ملا سعيد كركوكي زاده الذي أصبح فيما بعد نائب عن السليمانية في البرلمان العثماني [2]. وترأس السيد محمد القزويني فرع الاتحاد والترقي في الحلة ،[3] فضلاً عن عضوية المفتي مصطفى الواعظ الذي اعاد تاسيسها بعد أن أغلقت بسبب مهاجمة احد أعضائها علماء الدين [4]، وفي كربلاء شكل علماء الدين ، غالبية عضوية فرع الاتحاد والترقي ومنهم الشيخ حسن الشبلي وعبد المهدي الحافظ[5].

في مقابل ذلك الاندفاع ل بعض علماء الدين في تأييد تلك الحركة الدستورية من خلال عضويتهم لفروع الاتحاد والترقي نجد هناك معارضة لتلك الحركة وتبرز تلك المعارضة لعلماء الدين من خلال انخراطهم في لجان وجمعيات معارضة، ومنها لجنة المشورة التي تأسست في بغداد وكانت غايتها المعلنة هي تأييد الدستور، ولكنها كانت تعمل سراً من اجل اقناع الجماهير بالعودة الى الشريعة الإسلامية، ومن ابرز قادتها الشيخ سعيد النقشبندي وعبد الرحمن النقيب

(1) أحمد، ولاية الموصل، ص38.
(2) المصدر نفسه، ص39.
(3) يوسف كركوش الحلي، تاريخ الحلة القسم الأول في الحياة السياسية، ط 1، المكتبة الحيدرية، (النجف،1965)، ص159.
(4) الجبوري، المصدر السابق، ص19.
(5) المصدر نفسه، ص20.

(نقيب أشراف بغداد)[1] والشيخ نجم الدين الواعظ والشيخ مصطفى الشهرباني،[2] اذ تحركت اللجنة في هذا الميدان سياسيا وفكريا لإلغائه وحذفه[3].

وبعد أن تشكلت في استانبول جمعية الاتحاد المحمدي وكانت غايتها ، محاربة الاتحاديين والوقوف بوجه الدستور العثماني وعد ته مخالف للشريعة الإسلامية، والعمل على عودة السلطان عبد الحميد الثاني إلى سدة الحكم،[4] شكل علماء الدين الإسلامي في الموصل فرع لتلك الجمعية ومن ابرز أعضاءها الشيخ يوسف الرمضاني، الذي عرف بميوله للسلطان عبد الحميد الثاني وهو رئيس العلماء والشيخ محمد الصوفي والشيخ محمد ضياء الشعار والشيخ إبراهيم القصاب إلا أن تلك الجمعية سرعان حلت، بسبب قيام السلطات الاتحادية في الموصل بالقاء القبض على أعضاءها .[5] في حين كان العبيدي من المعارضين لتلك الجمعية، التي شكلها بعض علماء الدين المناصرين للسلطان عبد الحميد الثاني، منددا بالسلطان العثماني ومحملا اياه مسؤولية ما اصاب الشعوب العثمانية من عناء منشدا في ذلك:

رام عبد الحميد شق العصى بين شعوب افنى عليها الشقاء
اولم يكفه ثلاثون حولاً وهو يلهو بالملك كيف يشاء؟
بات صبح اليقين عن ليل شك ام يساعد على قضاه القضاء [6]

(1) أنور علي الحبوبي، دور المثقفين في ثورة العشرين، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة بغداد، 1989)، ص18، علي ظريف الاعظمي، مختصر تاريخ بغداد، مطبعة الفرات، (بغداد، 1926)، ص247–248.
(2) الجبوري، المصدر السابق، ص27، عبد القادر، المصدر السابق، ص80–81.
(3) غالب الشابندر، التحولات الفكرية والسياسية في العراق خلال القرنين الاخيرين، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع www.darislam.com.
(4) رامزور، المصدر السابق، ص75.
(5) مجول محمد محمود جاسم، علماء الدين الإسلامي في الموصل ومواقفهم تجاه ابرز القضايا الوطنية القومية 1921–1958، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، (غير منشورة)، كلية التربية، (جامعة الموصل، 2001)، ص25.
(6) السامرائي، المصدر السابق، ص97.

لم يقتصر موقف علماء الدين، تجاه تلك الحركة فقط بالانضمام للجمعيات المؤيدة والمناهضة بل ظهرت مواقف اخرى لهم فهذا الخراساني يبرق الى السلطان عبد الحميد وبالنيابة عن المجتهدين، طالب فيها السلطان عبد الحميد الثاني بالاعتراف بالدستور كفرض ديني ،[1] وقد جاء إرسال تلك البرقية بعد اجتماعات، عدة عقدها الخراساني مع أنصاره من علماء الدين في النجف [2] في المقابل نجد امتناع اليزدي إعلان تأييده لتلك الحركة الدستورية في الدولة العثمانية وبذلك يكرر نفس الموقف، الذي اتخذه تجاه حركة المشروطية في بلاد إيران.[3] وفي الحلة القى الشيخ محمد القزويني خطاباً في احتفال كبير اقيم في سراي الحلة بعد عزل السلطان عبد الحميد الثاني افتتحه بقوله: ((قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء...))[4].

في حين عبر الشيخ كاظم الدجيلي، عن تأييده للحركة الدستورية فكان من السباقين الى الدعوة للأخذ بمبادئها فضلاً عن كونه كان، عضواً في فرع الاتحاد والترقي ومن خطباءها والد اعين إلى الدخول فيها [5] ورحب الشيخ محمد رضا الشبيبي بالحركة الدستورية اذ كان معجباً بأفكار الاصلاحيين من أنصار الدستور ولاسيما مدحت باشا، الذي تولى إدارة العراق (1869–1872م)[6] فضلاً عن ذلك فقد انتمى الشبيبي إلى جمعية الاتحاد

(1) نظمي، "شيعة العراق وقضية القومية العربية"، ص78.
(2) الاسدي، المصدر السابق، ص73.
(3) نظمي، "شيعة العراق وقضية القومية العربية"، ص78.
(4) الحلي، المصدر السابق، ص159.
(5) فاهم نعمة إدريس الياسري، مجلة لغة العرب دراسة فكرية . سياسية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة بغداد، 1989)، ص86؛ وميض جمال عمر نظمي، التطور السياسي المعاصر في العراق، مطبعة جامعة بغداد، (بغداد، د.ت)، ص37.
(6) شناوة، المصدر السابق، ص34.

والترقي،[1] وراح يتفائل بمستقبل العراق، في ظل الدولة العثمانية بعد إعلان الدستور العثماني وفي ذلك أنشد:

طرقت وضاحية النهار دجنه والحر عبد والدنى أملاك
فأضاء عنها ينبض عرقه سلكاً عليه السنى أسلاك
ضحك المحيط لوقعها وتبسمت عن ثغر أنجمها لها الأفلاك .[2]

وعد الشبيبي انتصار الدستور بمثابة، عصر جديد إلا انه بدأ يسحب تأييده بعد نقض الاتحاديون لعهودهم للعرب والقوميات الأخرى،[3] وكان الشيخ علي الشرقي من مؤيدي الدستور العثماني في بداية إطلاق الحياة الدستورية في الدولة العثمانية الا انه عاد وغير موقفه بعد انقلاب الاتحاديون على المبادئ التي نادوا بها[4].

في حين إيدَّ شكري الالوسي الحركة الدستورية وأعلن عن نفسه من مناصري المشروطة الجماهير، للخروج على السلطان العثماني[5] أما الشيخ نعمان نعمان الاعظمي فقد وجه خطاباً إلى العرب والمسلمين دعاهم إلى الوحدة ونبذ الفرقة ومما جاء فيه: ((حياكم الله وبياكم والى مركز دائرة الاجتماع والاتفاق هداكم وعن سبيل التفرق والشقاق وفاكم وعن سنه هذه النومة والغفلة ايقظكم، وعلى الاعتصام بحبل الاتحاد والائتلاف تحت الراية العثمانية جمعكم ومن التنازع المقرون بالفشل أبعدكم، ما هذه الرغبة والعالم قد ارتقى بالعلوم والمعارف وقد سرت في رؤوسهم الحمية الجنسية والدينية والوطنية سير الكهرباء في سلك البرق فلباهم العز والشرف الذي أراقت اجدادكم دماؤها لتحصيله، وما هذا التواني

(1) الياسري، المصدر السابق، ص87.
(2) ماجد احمد السامرائي، التيار القومي في الشعر العراقي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية 1939 حتى نكسة حزيران 1967، دار الحرية للطباعة، (بغداد،1983)، ص66.
(3) شناوة، المصدر السابق، ص36.
(4) عواد، المصدر السابق، ص36.
(5) "فهارس ومؤلفات الشيخ محمود شكري الالوسي" مجلة المورد (بغداد) العدد(2)، 2004، ص17.

من الاستظلال بل راية العثمانية الاسلامية، وقد أخذت من كل جانب وأحاطت بكم خطيات نزاعكم فانقسمتم وأصبحتم على شفا جرف هار، قد انهار بكم في نار المذلة والرق والهوان، ان لم يستعبدوكم اليوم فقد يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم كأنكم لستم بأولاد تلك الأسود الضاربة...)) وبعد أن أحس بالخطر الذي بدا يتهدد العرب من جراء أعمال الاتحاديين دعى إلى ضرورة اتحاد الكلمة واليقظة والوحدة[1].

واظهر علماء الدين الإسلامي الأكراد، موقفاً تجاه تلك الحركة فالشيخ سعيد البرزنجي الزعيم الديني والسياسي في نفس الوقت لأكراد السليمانية، كان من مؤيدي السلطان عبد الحميد الثاني اذ عمل الى جانب السلطان العثماني ونظراً لما كان يتمتع فيه من مكانة لدى السلطان العثماني وما أظهره من موقف رافض لتلك الحركة فقد تم اغتياله من قبل أعضاء الاتحاد والترقي في فرع السليمانية في الموصل[2] أما الشيخ سعيد النورسي، فقد كان من مناهضي تلك الحركة إذ طرح فكرة الجامعة الإسلامية لتكون أطاراً فكرياً للعثمانية ، وقد رفض طروحات الاتحاديين الفكرية وعدها بعيدة عن الإسلام.[3] ويبدو أن الشيخ سعيد لم يكن وحيداً عندما طرح تلك الفكرة وإنما كان معه شيوخ اخريين كما أن النورسي قد

---

(1) كان خطاب الاعظمي دعوة صريحة إلى رفع الحيف، الذي لحق العرب من إعلان الدستور لأنه لم يساوي بين العرب والأتراك لان مجموع نواب العرب اقل من نواب الأتراك، ولم يأتي هذا الأمر الأمن تفرق كلمة العرب وجهلهم وبعدهم عن الحضارة. عز الدين، فهمي المدرس، ص46.

(2) اشعل الشيخ البرزنجي زعيم الطريقة القادرية الثورة ضد النظام الجديد فور، وصول خبر الدستور ويبدو أن الخوف من فقدان سلطته ومكانته هما السبب وراء إشعال تلك الثورة. ديفيد مكدول، تاريخ الاكراد الحديث، ترجمة راج أل محمد، ط 1، دار الفارابي، (بيروت،2004)، ص167؛ فيصل محمود الارحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين، مطابع الجمهور، (الموصل،1975)، ص93.

(3) محمد سيد نوري البازياني، مستقبل الحركة الإسلامية في كردستان العراق، ط 1، مكتب التفسير، مطبعة وزارة التربية، (اربيل، 2006)، ص20، هامش(6).

صرف جل همه في إلقاء الخطب المقالات مبينا في مفهومه الحرية في الإسلام وتأثير الإسلام في الحياة السياسية ، ومطالبا بتحكيم الشريعة الغراء ومحفوظا من التفسير الخاطيء للحرية، وفي موقع اخر يرى النورسي أن المشروطية وسيلة نجاة من الاستبدادات المرعبة ، لذا سعى في تاييدها بالحرية الشرعية والشورى ضمن نطاق القران الكريم آملا أن يدفعا تلك الحقيقة ،[1] وبعد ان تكشفت النوايا الحقيقية لجمعية الاتحاد والترقي بدا النورسي بم حاربتها ويقف، ضد غاياتها الهدامة بذات الشعارات التي الذي كانت تلك الجماعة تستخدمه ا وه ي شعارات الحرية و العدل والمساواة لكنه، اخذ يلمح على ربط هذه الشعارات بتشريعات الإسلام،[2] في حين خشي علماء الدين الأكراد في منطقة بهدينان شمال العراق من قيام تلك الحركة التي أعلنت مبادئها المعروفة القائمة، على أساس إطلاق الحريات والمساواة بين الناس اذ حاول الكثير، منهم التركيز على الجانب السلبي لتلك المبادئ[3].

في جانب أخر انخرط بعض علماء الدين الإسلامي الأكراد في جمعيات قامت على اثر إجازة السلطة الجديدة في الدولة العثمانية للجمعيات السياسية ، فكان ان انخرط الشيخ عبد القادر النهري في جمعية (تعاون وترقي) وهي أول جمعية سياسية كردية تعمل بصورة علنية وقد أصبح النهري رئيسها، وقد أمسى لها فروع في مناطق عدة ومنها الموصل وديار بكر وبغداد[4].

(1) مكدول، المصدر السابق، ص170.

(2) إيمان غانم شريف، سعيد النورسي، حياته ونشاطه السياسي في تركيا، (1876–1960)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة الموصل، 2008)، ص39.

(3) كاميران عبد الصمد الدوسكي، بهدينان في أواخر العهد العثماني 1876–1914، دراسة تاريخية أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث،(غير منشورة)، كلية الآداب،(جامعة الموصل، 2006)، ص94.

(4) عبد الله محمد علي، كردستان في عهد الدولة العثمانية من منتصف القرن التاسع عشر إلى بدء الحرب العالمية الأولى، دراسة في التاريخ السياسي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، (جامعة صلاح الدين، 1998)، ص ص176–177.

أحدثت الحركة الدستورية في الدولة العثمانية (استانبول) ردود فعل متباينة بين علماء الدين الإسلامي والسنة والشيعة على السواء[1].

كانت ابرز الآثار التي تركتها الحركة الدستورية، في إيران والدولة العثمانية تكمن في الفرصة التي أتيحت لعلماء الدين والمجتهدين، لتطوير صورتهم كقادة للمعارضة الإسلامية وكانت هذه الصورة قد أخذت تتكون خلال الحركة الدستورية في إيران وازدادت ملامحها وضوحاً بحرية النشر التي توفرت وفق الدستور العثماني، الأمر الذي مكن المجتهدين من الوصول إلى جمهرة أوسع داخل العراق وخارجه[2].

لقد صبغ علماء الدين والمجتهدين العراق ، بصبغة سياسية نتيجة للمقاومة التي ابدأها أولئك المجتهدون ضد أل قاجار أثناء الحركة الدستورية في إيران، وكان منطقياً آنذاك بعد الأحداث في إيران بعد عام 1905 ونتيجة لوضعهم الصعب والمتدني ، أن يساندوا الحركة الدستورية بقيادة الاتحاديين [3] لقد أسفرت الحركة الدستورية في إيران والدولة العثمانية عن تحويل الحياة السياسية في المدن المقدسة واتخذ كثير من الناس مواقف واضحة مع الدستورية أو ضدها وناقشوا جدوى ودلالات النظام البرلماني[4].

ويبدو ان أحد نتائج الحركة الدستورية انخراط عدد من العلماء في الحركات الإسلامية العربية التي نشأت في بغداد والبصرة ،[5] ويبقى التأثير الأكبر للحركة الدستورية في إيران1906 والدولة العثمانية 1908 هو في تأثر موقف المجتهدين الشيعة نحو القوة الأجنبية ودورها في إيران إذ كانت جماعة الخراساني . والمازندراني معارضة لبريطانيا و روسيا القيصرية بعد عام 1907 حين وقعت

(1) إبراهيم، المصدر السابق، ص60.
(2) نقاش، المصدر السابق، ص103.
(3) إبراهيم، المصدر السابق، ص62.
(4) نقاش، المصدر السابق، ص104.
(5) الرهيمي، المصدر السابق، ص152.

الدولتان على اتفاقية في ذلك العام لتقسيم إيران، إلى منطقتي نفوذ بريطانية روسية، وكانت معارضة المسؤولين البريطانيين والروس قد مهدت الطريق أمام تطور العلاقات بين المجتهدين التقدميين بزعامة الخرساني والمازندراني، وبعض الموظفين العثمانيين فعقد في النجف في كانون الأول 1910 اجتماع حضره موظفون عثمانيون وبعض المجتهدين من دعاة الدستور واتفقوا على بيان يدعوا إلى الوحدة الإسلامية، ضد تجاوز القوى الأجنبية على إيران والدولة العثمانية كما وقع كل الخراساني والمازندراني في تشرين الأول 1911 بياناً بالاستناد الى مبدأ وحدة الإسلام، دعوا فيه إلى الجهاد ضد الايطاليين الذين غزوا ليبيا في شمال أفريقيا،[1] وكان من نتيجة ، ذلك أن انطلقت تظاهرات وعقد اجتماعات عامة وتشكيل لجان في معظم المدن العراقية ، ولاسيما في الكاظمية وسامراء والنجف وكربلاء اشترك فيها عدد من زعماء الفرات الأوسط وضمت شخصيات دينية سنية وشيعية بهدف دعم حركة الجهاد في ليبيا[2].

كان للصراع الدستوري في إيران والدولة العثمانية ، أثر على السكان من خلال تقويته لأواصر الترابط بين الطوائف، العراقية الإسلامية وأرهف الوعي السياسي لفئة المثقفين [3] العراقيين الذين استشعروا وغالبية الشعب لما في العالم من أحداث[4]. وكان من ابرز النتائج التي تركها موقف العلماء تجاه الحركة الدستورية في إيران والدولة العثمانية، هو في إثارة جدلا واسعا في العراق ولم يكن هذا الجدل محصورا بين أوساط المثقفين الشيعة ، بل امتد إلى أقسام أوسع من السكان وخلق انقساما حول المسألة واخذ أبناء (السنة) من العراقيين يشتركون في الجدل وينقسمون حول الدستورية والمشروطة ويتضح من خلال موقف السنة بان

(1) غسان عطية، العراق نشأة الدولة 1908–1921، تقديم حسين جميل، ترجمة عطا عب الوهاب، دار السلام،(لندن،1988)، ص72–73.

(2) الرهيمي، المصدر السابق، ص151.

(3) نظمي، الجذور السياسية والفكرية، ص130.

(4) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين 1872–1917، ج8، شركة للتجارة للطباعة المحدودة، (بغداد، 1956)، ص1963.

المشروطة عملت على إخماد الصراع الطائفي، وبذلك توجه الدستوريين العراقيين ، سواء كانوا سنة أو شيعة نحو قضية مشتركة يدافعون عنها،[1] الأمر الذي قاد إلى التقاء الإرادات المتباعدة ولو في حدود اذ شارك معظم العلماء في الجهاد رغم تباين نظرتهم حول المشروطة المستبدة ضد الغزو البريطاني للعراق في عام 1914[2].

(1) الروازق، المصدر السابق، ص ص114-115.

(2) الشابندر "التحولات الفكرية والسياسية" www.darislam.com.

The Attitude of the Iraqi Muslim Scholars in Iraq to the Constitutional Movement in Persia in 1906 and the movement in Othman state in 1908

Dr. Mujwal Muhammed Mahmood*

Abstract

The first decade of the twentieth century witnessed two important events: the emergence of the constitutional movement in Persia and the Ottoman (1906-1908). Muslim Ulama in Iraq adopted certain attitude this movement. Fatwa's issued by Clergymen played a significant part in supporting this movement, especially …..….. which was founded in Persia. These fatwa's constituted the main source for its establishment Also, it succeeded in compelling the rulers of Persia from Al-Kagar to accept the parliamentary constitutional system which was similarly applied to the constitutional movement in the Ottoman State. Although there were divergent attitudes by Ulama in the big Iraqi cities. Yet, these attitudes contributed to the crystallization of the public consciousness concerning the purpose and the significations of the parliamentary system.

* Department of History/ College of Education/ University of Mosul.